29 June 2016
Arabic

الجمعية العامة

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الاتحاد الروسي والصين: تعديل على مشروع القرار A/HRC/32/L.29

٣٢/... الحيز المتاح للمجتمع المدني

١- الفقرة الحادية عشرة من الديباجة

تقرأ الفقرة كالتالي

وإذ يدرك أن وجود أحكام قانونية وإدارية محلية وتطبيقها من شأنهما تيسير قيام مجتمع مدني مستقل ومنفتح في ظل الشفافية والنهوض بالمسؤولية والتنوع والتعددية وتعزيزه وحمايته، وإذ يرفض بقوة، في هذا الصدد، جميع التهديدات والاعتداءات والعمليات الانتقامية وأعمال التهريب التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وإذ يؤكد أنه ينبغي للدول أن تحقق في أي أعمال من هذا القبيل يُدعى وقوعها، وأن تضمن المساءلة وسبل الانتصاف الفعالة، وتتخذ الخطوات اللازمة لمنع وقوع المزيد من هذه التهديدات أو الاعتداءات أو الأعمال الانتقامية أو أعمال التهريب،

٢- الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة

تقرأ الفقرة كالتالي

وإذ يؤكد من جديد ضرورة التركيز، بوجه خاص، على التدابير الرامية إلى المساعدة في تدعيم قيام مجتمع مدني تعددي ومنفتح في ظل الشفافية والنهوض بالمسؤولية، بوسائل منها توطيد سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الحق في حرية التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها، بما في ذلك التعبير والإبداع الفنيّان، والوصول إلى المعلومة، والحق في التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك التماس الموارد وتلقيها

واستخدامها بطريقة قانونية وشفافة، وإقامة العدل، وحق الناس في المشاركة مشاركة حقيقية وفعالية في عمليات صنع القرار،

٣- الفقرة ١

تقرّ الفقرة كالتالي

١- يؤكد أن تهيئة بيئة آمنة ومواتية يمكن أن يعمل فيها المجتمع المدني بطريقة منفتحة شفافة ومسؤولة في جوّ يخلو من العوائق ويسوده الأمن والحفاظ على تلك البيئة، يساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وأن غياب ذلك يضعف بشدة المساواة والمساءلة وسيادة القانون مع ما ينجم عن ذلك من آثار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

٤- الفقرة ٤

تقرّ الفقرة كالتالي

٤- يحث الدول على تهيئة بيئة آمنة ومواتية قانوناً وممارسةً يمكن أن يعمل فيها المجتمع المدني في جوّ يخلو من العوائق ويسوده الأمن بطريقة منفتحة شفافة ومسؤولة والحفاظ عليها؛

٥- الفقرة ٧

تقرّ الفقرة كالتالي

٧- يحث الدول على ضمان سبل الاحتكام إلى القضاء، والمساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بوسائل منها استحداث القوانين والسياسات والمؤسسات والآليات ذات الصلة لتهيئة بيئة آمنة ومواتية يمكن أن يعمل فيها المجتمع المدني بطريقة منفتحة شفافة ومسؤولة في جوّ يخلو من العوائق ويسوده الأمن ولا يخشى فيه من الأعمال الانتقامية والحفاظ عليها؛